الأمم المتحدة

E/2014/L.28

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
22 July 2014
Arabic
Original: English

دورة عام ٢٠١٤

البند ٩ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ ومتابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة: استعراض وتنسيق تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس المجلس، أوه جون (جمهورية كوريا)، على أساس مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار **E/2014/L.25**

برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى إعلان اسطنبول[(١)] وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا[(٢)] اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا الذي عُقد في اسطنبول، تركيا، في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١ وأقرتهما الجمعية العامة في القرار ٦٥/٢٨٠ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ الذي أهابت فيه الجمعية بجميع الجهات المعنية الالتزام بتنفيذ برنامج العمل،

وإذ يعيد تأكيد الهدف الرئيسي لبرنامج عمل اسطنبول المتمثل في التصدي للتحديات الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نموا من أجل القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف

* E/2014/1/Rev.1، المرفق الثاني.

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الأول.

(٢) المرجع نفسه، الفصل الثاني.

230714 230714 14-58094 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الإنمائية المتفق عليها دوليا وتمكين تلك البلدان من استيفاء معايير رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا،

وإذ يشير إلى قراره ٤٦/٢٠١٣ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣ المتعلق ببرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠،

وإذ يشير أيضا إلى قراري الجمعية العامة ١٨/٦٨ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٢٤/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣،

وإذ يؤكد ضرورة تنفيذ برنامج عمل اسطنبول على نحو منسق وكفالة الاتساق في متابعته ورصده، وإذ يلاحظ الدور الرئيسي لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في هذا الصدد على النحو الوارد بيانه في الفقرة ١٥٥ من برنامج العمل،

وإذ يقر باتساع نطاق مسؤوليات مكتب الممثل السامي وزيادة تعقدها بشكل كبير على مر السنين،

وإذ يشير إلى موضوع الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٤ المعنون ”التصدي للتحديات القائمة والمستجدة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥ وللحفاظ على مكاسب التنمية في المستقبل“، وإلى موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعقود تحت رعاية المجلس المعنون ”تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ورسم الطريق نحو خطة طموحة للتنمية فيما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة“،

١ - يحيط علما بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا[٣]؛

٢ - يعيد تأكيد الالتزام الذي قطعه المجتمع الدولي في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة[٤] بمساعدة أقل البلدان نموا في الجهود التي تبذلها لتحقيق التنمية المستدامة، ويعيد أيضا تأكيد الاتفاق على تنفيذ برنامج عمل اسطنبول[٢] على نحو فعال وإدماج مجالاته ذات الأولوية بالكامل في إطار العمل الوارد في الوثيقة الختامية بحيث يسهم تنفيذه على نطاق أوسع في تحقيق الهدف العام لبرنامج العمل وهو تمكين نصف أقل البلدان نموا من استيفاء معايير الخروج من هذه الفئة بحلول عام ٢٠٢٠؛

(٣) A/69/95-E/2014/81.

(٤) قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق.

٣ - يؤكد مجددا أن تحقيق مستوى كاف من القدرات المنتجة القابلة للاستمرار والتنافسية في الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات أمر ضروري لاستفادة أقل البلدان نموا من الاندماج في الاقتصاد العالمي بقدر أكبر وزيادة قدرتها على مواجهة الصدمات وتحقيق نمو مطرد يشمل الجميع على قدم المساواة والقضاء على الفقر وتحقيق التحول الهيكلي وتوفير العمالة الكاملة المنتجة والعمل اللائق للجميع؛

٤ - يقر بأن أقل البلدان نموا حققت قدرا من التقدم فيما يتعلق بالكثير من الأهداف والغايات المتفق عليها في برنامج عمل اسطنبول[٢] مما أفضى إلى حدوث تغير هيكلي في بعضها، ويعرب عن قلقه من استمرار تفشي الفقر في معظم أقل البلدان نموا واستمرار وجود عقبات هيكلية خطيرة تعوق نموها وانخفاض مستويات التنمية البشرية فيها، وانعدام المساواة وتعرضها بقدر كبير للصدمات والكوارث، ويعرب أيضا عن قلقه لأن التحديات التي تطرحها البيئة الاقتصادية العالمية تعرض للخطر المكاسب التي تحققت حتى الآن بشق الأنفس والقدرة على توسيع نطاق تلك المكاسب لتشمل أقل البلدان نموا جميعها؛

٥ - يرحب بالتقدم الذي أحرزه العديد من أقل البلدان نموا في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، بسبل من بينها تعميمه في وثائق التخطيط والاستراتيجيات الإنمائية ذات الصلة، ويهيب بأقل البلدان نموا أن تعمل، بدعم من شركائها في التنمية، على الوفاء بالتزاماتها وأن تنهض بتنفيذ برنامج العمل، بوسائل منها إدماج أحكامه في سياساتها الوطنية وأطرها الإنمائية وإجراء استعراضات منتظمة بمشاركة جميع الجهات صاحبة المصلحة الرئيسية مشاركة تامة، ويدعو، في هذا الصدد، مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والهيئات الفرعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك لجان الأمم المتحدة الإقليمية والفنية ونظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، إلى دعم إدماج برنامج العمل وتنفيذه على نحو فعال؛

٦ - يرحب أيضا بالتقدم المحرز في تعميم مراعاة برنامج عمل اسطنبول في أطر التعاون الإنمائي للشركاء في التنمية ويشدد على أهمية ذلك، ويهيب بالشركاء في التنمية أن يواصلوا إدماج برنامج العمل في أطرهم وبرامجهم وأنشطتهم الوطنية المتعلقة بسياسات التعاون، حسب الاقتضاء، من أجل كفالة تزويد أقل البلدان نموا بدعم أقوى وذي أهداف محددة ويمكن للتنبؤ به، على النحو المبين في برنامج العمل، وكفالة الوفاء بالتزاماتهم وأن ينظروا في اتخاذ تدابير ملائمة للتغلب على أوجه النقص أو القصور، إن وجدت؛

٧ - يدعو جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، إلى الإسهام في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، بسبل منها تقديم قدر أكبر من المساعدة الفنية المتخصصة إلى أقل البلدان نموا في الوقت المناسب، وإدماجه في برامج عملها، حسب الاقتضاء، كل وفق ولايته، وإلى المشاركة الكاملة في استعراضه على الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي، ويدعوها، في هذا الصدد، إلى أن تقدم، في إطار تقاريرها السنوية، تقريرا إلى هيئة إدارتها عن إسهامها في تنفيذ برنامج العمل؛

٨ - يرحب بأنه من المقدر أن قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية المقدمة إلى أقل البلدان نموا قد ازدادت بنسبة ١٢,٣ في المائة في عام ٢٠١٣ حسب التقدير الأولي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ويلاحظ في الوقت نفسه انخفاضا بنسبة ٩,٤ في المائة بالقيمة الحقيقية في عام ٢٠١٢، ويكرر التأكيد أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال تشكل أكبر مصدر للتمويل الخارجي لتنمية أقل البلدان نموا وتؤدي دورا هاما في تنميتها وأنه أُحرز تقدم خلال العقد الماضي في زيادة تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا، ويؤكد أن الوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية أمر هام للغاية، بما في ذلك الالتزامات التي تعهد بها العديد من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥ وهدف تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا، ويحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تف بعد بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا على أن تفعل ذلك؛

٩ - يرحب بالخطوات التي اتخذت لزيادة فعالية المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نموا وتحسين نوعيتها، ويؤكد ضرورة تحسين نوعية المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نموا عن طريق تعزيز ملكية السلطات الوطنية، والمواءمة، والتنسيق، وإمكانية التنبؤ، والمساءلة المتبادلة، والشفافية والتركيز على تحقيق النتائج؛

١٠ - يشير إلى أن برنامج عمل اسطنبول يلزم البلدان المانحة بأن تستعرض في عام ٢٠١٥ التزاماتها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية وأن تنظر في مواصلة زيادة الموارد المخصصة لأقل البلدان نموا، ويحثّ في هذا الصدد البلدان المانحة على إعطاء أولوية عليا لأقل البلدان نموا في الاعتمادات المخصصة لغرض المساعدة الإنمائية الرسمية، مع مراعاة احتياجاتها والتحديات المعقدة التي تواجهها والفجوة في الموارد؛

١١ - يهيب بأقل البلدان نموا وبشركائها في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى أن تواصل تكثيف الجهود التي تبذلها من أجل أن تنفذ على نحو كامل وفعال ومنسق ومتسق وسريع الالتزامات التي قطعت في برنامج عمل اسطنبول في مجالاته الثمانية ذات الأولوية، وهي (أ) القدرة المنتجة، (ب) الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية، (ج) التجارة، (د) السلع الأساسية، (هـ) التنمية البشرية والاجتماعية، (و) الأزمات المتعددة والتحديات المستجدة الأخرى، (ز) تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية وبناء القدرات، (ح) الحكم الرشيد على كافة المستويات؛

١٢ - يهيب بأقل البلدان نموا أن تقوم، بالتعاون مع شركائها في التنمية، بتوسيع نطاق آليات الاستعراض القطري التي تستخدمها حاليا، بما في ذلك الآليات المستخدمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتنفيذ ورقات استراتيجية الحد من الفقر، والتقييمات القطرية المشتركة، وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وآليات التشاور المستخدمة حاليا لتغطية استعراض برنامج عمل اسطنبول؛

١٣ - يهيب بالبلدان النامية أن تقدم، مسترشدة بروح التضامن، وبما يتناسب مع قدراتها، الدعم اللازم لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول على نحو فعال في مجالات التعاون المتفق عليها ضمن إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي هو تكملة للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب وليس بديلا عنه؛

١٤ - يدعو القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات المدنية إلى الإسهام في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول في مجال اختصاص كل منها على نحو يتسق مع الأولويات الوطنية لأقل البلدان نموا؛

١٥ - يرحب مع التقدير بالقرارات التي اتخذتها كيانات مختلفة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة من أجل تعميم مراعاة برنامج عمل اسطنبول وإدماج أحكامه ذات الصلة في برامج عملها، ويكرر في هذا الصدد تأكيد دعوته مجالس إدارة جميع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة الأخرى إلى أن تحذو حذوها سريعا، حسب الاقتضاء، كل وفق ولايته؛

١٦ - يكرر تأكيد طلبه إلى الأمين العام أن يدرج المسائل التي تشغل بال أقل البلدان نموا في جميع التقارير ذات الصلة بالميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والميادين المتصلة بها من أجل دعم تحقيق الأهداف الوارد بيانها في برنامج عمل اسطنبول؛

١٧ - يشدد على ضرورة إيلاء اهتمام خاص للمسائل المتعلقة بأقل البلدان نموا والشواغل التي تعرب عنها في جميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية وعملياتها؛

١٨ - يشير إلى طلب الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ٢٢٤/٦٨ أن ينشئ فريق خبراء رفيع المستوى لإعداد دراسة جدوى، على أن يتولى مكتب الممثل السامي تزويده بخدمات السكرتارية، من أجل دراسة نطاق مصرف للتكنولوجيا وآلية لدعم العلوم والتكنولوجيا والابتكارات يخصصان لأقل البلدان نموا، ومهامهما وصلاتهما المؤسسية مع الأمم المتحدة وجوانبهما التنظيمية، ويطلب إلى الأمين العام أن يشكل الفريق في أقرب فرصة ممكنة، وأن ييسر إنهاء أعماله في الإطار الزمني المقرر، وأن يحيل تقريره وتوصياته إلى الجمعية العامة للنظر فيها، وذلك بهدف تفعيل مصرف التكنولوجيا خلال الدورة السبعين للجمعية، إذا أوصى الفريق بذلك؛

١٩ - يؤكد على ضرورة كفالة المساءلة المتبادلة بين أقل البلدان نموا وشركائها الإنمائيين عن الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في إطار برنامج عمل اسطنبول، ويكرر التأكيد على أن منتدى التعاون الإنمائي ينبغي أن يواصل مراعاة برنامج عمل اسطنبول لدى استعراضه اتجاهات التعاون الإنمائي الدولي، وكذلك اتساق السياسات من أجل التنمية، ويشدد على ضرورة توفير الحيز والمنابر المناسبة لإقامة حوار منظم بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية،

٢٠ - يعيد تأكيد قراره أن يُدرج ضمن استعراضه الوزاري السنوي، في عام ٢٠١٥، استعراضا لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول، ويدعو المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجموعة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، واللجان الإقليمية، واللجان الفنية وغيرها من الهيئات الفرعية وآليات المتابعة ذات الصلة، فضلا عن المصارف الإنمائية الإقليمية، إلى المساهمة في استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول ومتابعته، وتقديم مساهمات جوهرية في مناقشات المجلس وقراراته بشأن الأولويات المحددة لأقل البلدان نموا في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ويطلب إلى الأمين العام في هذا الصدد أن يقدم برنامجا إلى المجلس لينظر فيه في دورته المستأنفة لعام ٢٠١٥؛

٢١ - يعرب عن قلقه لأن الكثير من الأهداف والغايات المنشودة في الأهداف الإنمائية للألفية لم يتحقق بعد، وإن كانت أقل البلدان نموا قد حققت بعض التقدم في مجال التنمية الاجتماعية والبشرية، بما في ذلك في مجال الالتحاق بالمدارس الابتدائية والتكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي، ويهيب بالمجتمع الدولي أن يعطي أولوية خاصة لأقل البلدان نموا

من أجل التعجيل بإحراز تقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في هذه البلدان بحلول عام ٢٠١٥؛

٢٢ - يشير إلى ما قررته الجمعية العامة في الفقرة ٢٤ من قرارها ٦٨/٢٢٤ من أن الاحتياجات الخاصة والأولويات الإنمائية لأقل البلدان نموا، بما في ذلك المجالات الثمانية ذات الأولوية في برنامج عمل اسطنبول، مثل بناء القدرات الإنتاجية، بسبل منها التعجيل بتنمية الهياكل الأساسية والطاقة، ينبغي أن تولى الاعتبار الواجب في العمليات المكرسة لوضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٢٣ - يلاحظ قيام لجان الأمم المتحدة الإقليمية المعنية في عام ٢٠١٣ بإجراء الاستعراضات التي تجرى كل سنتين لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول، ويدعوها إلى المواظبة على إجراء تلك الاستعراضات بالتنسيق الوثيق مع عمليات المتابعة على الصعيدين العالمي والقطري، وبالتعاون مع مصارف التنمية دون الإقليمية والإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية؛

٢٤ - يلاحظ مع التقدير أن عددا من أقل البلدان نموا أعربت عن اعتزامها استيفاء معايير رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٠، ويدعوها إلى بدء التحضير لذلك ولوضع استراتيجية للانتقال، ويطلب إلى جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية، وبخاصة مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، تقديم الدعم اللازم في هذا الصدد؛

٢٥ - يقر بضرورة زيادة تنسيق الأنشطة المتعلقة بأقل البلدان نموا المضطلع بها في إطار الأمانة العامة وتوحيدها من أجل كفالة رصد برنامج عمل اسطنبول ومتابعته على نحو فعال بقيادة مكتب الممثل السامي وتقديم دعم منسق بشكل جيد لتحقيق هدف تمكين نصف أقل البلدان نموا من استيفاء معايير رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٠؛

٢٦ - يشجع بقوة الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية والجهات المانحة الأخرى إلى المساهمة في الوقت المناسب في الصندوق الاستئماني دعما للأنشطة التي يضطلع بها مكتب الممثل السامي من أجل دعم تنفيذ برنامج عمل اسطنبول ومتابعته ورصده ومشاركة ممثلين لأقل البلدان نموا في الاجتماع السنوي المخصص لاستعراض تنفيذ المجلس لبرنامج العمل وفي المحافل الأخرى المعنية، ويعرب في هذا الصدد عن تقديره للبلدان التي قدمت تبرعات للصندوق الاستئماني؛

٢٧ - يرحب بالعرض الذي قدمته حكومة بنن لاستضافة اجتماع وزاري حول الشراكات الجديدة لبناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا، يُعقد في كوتونو في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤، ويتطلع إلى أن تتكلل أعمال الاجتماع بالنجاح؛

٢٨ - يدعو الجمعية العامة إلى إجراء استعراض لمنتصف المدة شامل ورفيع المستوى لتنفيذ برنامج العمل، وفقا لبرنامج العمل، ويشجع الجمعية على أن تتخذ قرارا في دورتها التاسعة والستين، ويلاحظ مع التقدير، في هذا الصدد، العرض السخي الذي قدمته حكومة تركيا لاستضافة استعراض منتصف المدة؛

٢٩ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ٢٠١٥ في إطار البند الفرعي المعنون ''استعراض وتنسيق تنفيذ برنامج عمل اسطنبول للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا'' من البند المعنون ''تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة'' تقريرا مرحليا عن تنفيذ برنامج العمل.